

## مختصر المزني

تفرق ما أخذ من أربعة أخماس الفيء غير الموجف عليه .

قال الشافعي ٢ : وينبغي للوالي أن يحصي جميع من في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة من الرجال ويحصي الذرية وهم من دون المحتلم دون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهم وكبيرهم ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه من مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطي المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية والنساء ما يكفيهم لسنتهم في كسوتهم ونفقاتهم طعاماً أو قيمتها دراهم أو دنانير يعطي المنفوس شيئاً ثم يزاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوي لأنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطاء باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض ولا أعلم أصحابنا اختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت إنما يكون من الفيء وقالوا : لا بأس أن يعطى الرجل لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمره بلغ في العطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل لنفسه ومنهم من قال : خمسة آلاف بالمدينة ويغزو إذا غزى ولست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد المغزى قال الشافعي وهذا كالكفاية على أنه يغزو وإن لم يغز في كل سنة قال : ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمماليك في العطاء حق ولا الأعراب الذين هم أهل الصدقة واجتمعوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال : أسوى بين الناس فإن أبي بكر و حين قال له عمر أتعجل للذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم كمن دخل في الإسلام كرها ؟ فقال أبو بكر : إنما عملوا الله وإنما أجورهم على الله وإن الدنيا بلاغ وسوى علي بن أبي طالب و بين الناس ولم يفضل قال الشافعي ٣ : وهذا الذي اختاره وأسائل الله التوفيق وذلك أنني رأيت الله تعالى قسم المواريث على العدد فسوى فقد تكون الإخوة متفاضلي الغناء عن الميت في الصلة في الحياة والحفظ بعد الموت ورأيت رسول الله ص لمن حضر الواقعة من الأربعة الأخماس على العدد فسوى ومنهم من يعني غاية الغناء ويكون الفتوح على يديه ومنهم من يكون محضره إما غير نافع وإما ضاراً بالجبن والهزيمة فلما وجدت الكتاب والسنة على التسوية كما وصفت كانت التسوية أولى من التفضيل على النسب أو السابقة ولو وجدت الدلالة على التفضيل أرجح بكتاب أو سنة كنت إلى التفضيل بالدلالة مع الهوى أسرع قال الشافعي وإذا قرب القوم من الجهاد ورخصت أسعارهم أعطوا أقل ما يعطى من بعد داره وغلا سعره وهذا وإن تفاصيل عدد العطية تسوية علىمعنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد إذا أراده وعليهم أن يغزوا إذا غزوا ويرى الإمام في إغزائهم رأيه فإن استغنى مجاهدهه بعدد وكثرة من قربه أغراهم إلى أقرب المواقع من مجاهدهم واجتمعوا

أصحابنا في إعطاء الذرية ونساء أهل الفيء فمنهم من قال : يعطون وأحسب من حجتهم فإن لم يفعل فمؤناتهم تلزم رجالهم فلم يعطهم الكفاية فيعطيهم كمال الكفاية ومنهم من قال : إذا أعطوا ولم يقاتلوا فليسوا بذلك أولى من ذرية الأعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من الفيء قال الشافعي حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان أن عمر بن الخطاب ص قال : ما أحد إلا وله في هذا المال حق إلا ما ملكت أيمانكم أعطيه أو منعه قال الشافعي وهذا الحديث يحتمل معانٍ منها أن نقول : ليس أحد بمعنى حاجة من الصدقة أو بمعنى أنه من أهل الفيء الذين يغزون إلا وله في مال الفيء أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه به فإن قيل : ما دل على هذا ؟ قيل : قول رسول ص في الصدقة : لا حظ فيها لغنى ولا لذى مرة مكتسب [ والذى أحفظ عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من الفيء قال : وقد رويانا عن ابن عباس رضهما أن أهل الفيء كانوا في زمان رسول ص بمعزل عن الصدقة وأهل الصدقة بمعزل عن أهل الفيء قال الشافعي والعطاء الواجب في الفيء لا يكون إلا لبالغ يطيق مثله القتال [ قال ابن عمر رضهما : عرضت على رسول ص عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ] وقال عمر بن عبد العزيز : هذا فرق بين المقاتلة والذرية قال الشافعي فإن كملها أعمى لا يقدر على القتال أبداً أو منقوص الخلق لا يقدر على القتال أبداً لم يفرض له فرض المقاتلة وأعطى على كفالة المقام وهو شبيه بالذرية فإن فرض ل صحيح ثم زمن خرج من المقاتلة وإن مرض طويلاً يرجى أعطي كالمقاتلة قال : ويخرج العطاء للمقاتلة كل عام في وقت من الأوقات و الذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال الفيء إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطيه ورثته فإن مات قبل أن يصير إليه مال ذلك العام لم يعطه ورثته قال : وإن فضل من الفيء شيء بعد ما وصفت من إعطاء العطاء شيئاً وضعه الإمام في إصلاح الحصون والازدياد في السلاح والكراع وكل ما قوى به المسلمين فإن استغنووا عنه و كملت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى منه بينهم على قدر ما يستحقون في ذلك المال قال الشافعي وإن صاق عن مبلغ العطاء فرقه بينهم بالغاً ما بلغ لم يحبس عنهم منه شيء قال : ويعصى من الفيء رزق الحكام و ولادة الأحداث والصلة لأهل الفيء وكل من قام بأمر أهل الفيء من وال وكاتب وجندي من لا غناء لأهل الفيء عنه رزق مثله فإن وجد من يغنى غناءه وكان أميناً بأقل لم يزد أحداً على أقل ما يجد لأن منزلة الوالي من رعيته منزلة والي اليتيم من ماله لا يعطى منه عن الغناء لليتيم إلا أقل ما يقدر عليه ومن ولي على أهل الصدقات كل رزقه مما يؤخذ منها لا يعطى من الفيء عليها كما لا يعطى من الصدقات على الفيء قال : و اختلف أصحابنا وغيرهم في قسم الفيء وذهبوا مذهب لا أحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أيهم قال ما أحكى من القول دون من خالقه وسأحكى ما حضرني من معانٍ كل من قال في الفيء شيئاً فمنهم من قال : هذا المال هـ تعالى دل على من يعطاه

فإذا اجتهد الوالي ففرقه في جميع من سمى له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة إليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية إذا كان ما يعطى كل واحد منهم سد خلته ولا يجوز أن يعطي صنفاً منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال : إذا اجتمع المال نظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعفر فإن كان الصنف الذي يصرفه إليه لا يستغني عن شيء مما يصرفه إليه وكان أرفق بجماعة المسلمين صرفه وحرم غيره ويشبه قول الذي يقول هذا أنه إن طلب المال صنفان وكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل عليه خلة مضره وإن ساوى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر خلة مضره أعطاه الذين فيهم الخلة المضرة كله قال : ثم قال بعض من قال : إذا صرف مال الفيء إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاها إياه دون الناحية التي سدها فكأنه ذهب إلى أنه إنما عجل أهل الخلة وأخر غيرهم حتى أوفاهم بعد قال : ولا أعلم أحداً منهم قال : يعطي من يعطي من الصدقات ولا مجاهداً من الفيء وقال بعض من أحفظ عنه : وإن أصابت أهل الصدقات سنة فهلكت أموالهم أنفق عليهم من الفيء فإذا استغنووا عنه منعوا الفيء ومنهم من قال : في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات قال الشافعي ٢ : والذي أقول به وأحفظ عنمن أرضي ممن سمعت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإن كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وإن غشיהם عدو في دارهم وجب التفير على جميع من غشيه أهل الفيء وغيرهم قال الشافعي ٣ : أخبرنا غير واحد من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب مال أصيب بالعراق فقال له صاحب بيت المال : ألا ندخله بيت المال ؟ قال : لا ورت الكعبة لا يأوي تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد ووضعت عليه الأنطاع وحرسه رجال من المهاجرين والأنصار فما أصبح غداً معه العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف آخذاً بيد أحدهما أو أحدهما آخذ بيده فلما رأوه كشفوا الأنطاع عن الأموال فرأى منظراً لم ير مثله الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألأً فبكى فقال له أحدهما : إنا وآن ما هو بيوم بكاء لكنه وآن يوم شكر وسرور فقال : إني وآن ما ذهبت حيث ذهبت ولكن وآن ما كثر هذا في قومٍ إلا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه إلى السماء وقال : اللهم إني أعود بك أن أكون مستدرجاً فإني أسمعك تقول : سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ثم قال : أين سراقة بن جعشن ؟ فأتي به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سواري كسرى وقال : البسهما ففعل فقال : قل آن أكبر فقال : آن أكبر قال : فقل الحمد للذي سلبهما كسرى بن هرمز وألبسهما سراقة بن جعشن أغراهما منبني مدلج وإنما ألبسه إياهما لـ [أن النبي A قال لسراقة ونظر إلى ذراعه : كأني بك وقد لبست سواري كسرى ] ولم يجعل له إلا سواريه وجعل يقلب بعض ذلك بعضاً ثم قال إن الذي أدى هذا لأمين فقال قائل : أنا أخبرك أنك أمنين آن وهم يؤدون إليك ما أديت إلى آن فإذا رتعت رتعوا قال : صدقت ثم فرقه قال الشافعي وأخبرنا

الثقة من أهل المدينة قال : أنفق عمره على أهل الرماده في مقاهمهم حتى وقع مطر فترحلوا  
فخرج عمر راكبا إليهم فرسا ينظر إليهم كيف يتزلجون فدمعت عيناه فقال رجل من محارب  
حصنه : أشهد أنها انحسرت عنك ولست بابن أممية فقال عمر : ويلك ذاك لو كنت أنفق عليهم  
من مالي أو مال الخطاب إنما أنفق عليهم من مال الله عزوجل